

## ألمانيا تواجه التضخم بإجراءات ضريبية جديدة



### برلين - أ ف ب

أعلنت برلين، الأربعاء، أنّ ألمانيا ستبني سلسلة إجراءات ضريبية بقيمة عشرة مليارات يورو (10.2 مليار دولار) في 2023، لمساعدة العمال على مواجهة التضخم المتصاعد.

وأعلن وزير المالية الألماني كريستيان ليندнер عن تبني هذه الإجراءات، بينما بلغ معدّل التضخم في ألمانيا 7.5 في المئة في يوليو الماضي.

وقال ليندнер إنّ حزمة الإجراءات هذه تتمثّل بشكل خاص في رفع السقف الذي سيطبق عليه الحد الأقصى لمعدل ضريبة الدخل البالغ 42 في المئة، وزيادة قيمة المساعدات العائلية، مشدداً على أنّ الحكومة «اضطرت للتحرك» في مواجهة ارتفاع الأسعار، ولاسيما أسعار الطاقة.

وأضاف أنّ خطته تهدف بشكل أساسي إلى معالجة مشكلة العمال الذين يجدون أنفسهم أمام عبء ضريبي أعلى لأنهم

تلقوا زيادة في الأجور لمكافحة التضخم، ونتيجة لذلك، يخسر هؤلاء المكاسب التي حصلوا عليها بسبب ارتفاع الضرائب المستحقة.

وقال ليندнер إنه إذا لم يتم فعل أي شيء فسيواجه حوالي 48 مليون شخص زيادة ضريبية اعتباراً من يناير 2023 بسبب هذه الظاهرة.

وتابع وزير المال الألماني الذي كان يتحدث في مؤتمر صحفي «بالنسبة إلى الدولة، الاستفادة من زيادة الإيرادات «الضريبية، في وقت أصبحت فيه الحياة اليومية أكثر كلفة، ليس عادلاً بل يشكل خطورة على الاقتصاد أيضاً».

وأوضح العضو في الحكومة الائتلافية برئاسة أولاف شولتس «بالنسبة لكثيرين أصبحت الحياة اليومية أغلى بكثير»، «وأضاف «نخشى ارتفاعاً في أسعار الغاز والطاقة والمواد الغذائية».

وأكد الوزير الألماني أن «التوقعات الاقتصادية لبلادنا أصبحت أكثر هشاشة وتوقعات النمو الاقتصادي تحتاج إلى «مراجعة لخفضها».

وسجل التضخم في يوليو بعض التراجع عما كان عليه في يونيو 7.6 بالمئة، لكنه ما زال مرتفعاً جداً بسبب تبعات الحرب في أوكرانيا.

اعتمدت الحكومة الألمانية من قبل إجراءات بقيمة 30 مليار يورو في المجموع لدعم القوة الشرائية، بما في ذلك تدابير مؤقتة لخفض فواتير الطاقة المنزلية وتقديم «بطاقة بقيمة 9 يورو» شهرياً صالحة في جميع وسائل النقل العام باستثناء الخطوط السريعة حتى نهاية شهر أغسطس.

لكن يتوقع أن يشهد أكبر اقتصاد في أوروبا خريفاً شاقاً وشتاء «صعباً» بحسب وزير الاقتصاد روبرت هابيك، الذي «قال إن أزمة الطاقة «في الطريق إلينا».

وسيشهد الألمان ارتفاعاً في فواتير التدفئة والكهرباء في الخريف مع قرار الحكومة السماح بأن ينعكس ارتفاع أسعار الطاقة على المستهلك النهائي.

وتتوقع برلين زيادة نسبتها 2.2 في المئة في إجمالي الناتج المحلي الألماني هذا العام، لكن البنك المركزي الألماني يتوخى الحذر بدرجة أكبر ويقدر معدل النمو بـ1.9 بالمئة.

وبقي النمو معدوماً في الربع الثاني متأثراً بتسارع التضخم بسبب الحرب في أوكرانيا. ويحذر محللون من أن ركوداً في النصف الثاني من العام سيكون حتمياً.